بنك الإسكان
Housing Bank
بنكي للحياة

العدد 74
آذار 2024

نافذة الإسكان الاقتصادية

نشرة تحليلية دورية تصدر عن دائرة التخطيط الاستراتيجي والأبحاث/ المجموعة المالية

50 عاماً من العطاء والانجاز

شهد العام 1973 تأسيس شركة أردنية مساهمة عامة محدودة باسم بنك الإسكان للتجارة والتمويل، وبرأسمال مقداره نصف مليون دينار أردني (تمت زيادته أكثر من مرة خلال السنوات الخمسين الماضية ليصبح 315 مليون دينار أردني)، وفي العام 1997 بدأ البنك مرحلة عمل جديدة في مسيرته عندما تحول إلى بنك تجاري شامل، وتوسع ليصبح من أكبر المجموعات المصرفية الرائدة في المملكة وفي الإقليم. وعلى مدى خمسة عقود، يمتد إرث المجموعة المستند إلى عراقة الماضي الزاخر بالإنجازات للمضي قدماً نحو إنطلاقة جديدة في مختلف جوانب ومجالات عمل المجموعة وأنشطتها وفرص نموها وتطورها.

ومنذ افتتاح الفرع الأول في العاصمة عمّان في عام 1974، كان للمجموعة دور فعال في قيادة التغيير وإدخال الحلول المبتكرة ودفع التقدم في المجالات المالية لحياة الناس في المملكة وفي الأسواق والمواقع التي تزاول فيها المجموعة أعمالها عبر أكثر من 160 فرع.

وقد تمكن البنك عبر مسيرته ومن خلال جهوده الدؤوبة، في أن يصبح شريك الحياة المصرفية لقاعدة واسعة من العملاء من مختلف القطاعات البنكية من خلال توفير حلول مصرفية مبتكرة تساهم في النمو الاقتصادي، وتقديم خدمات متطورة عبر العديد من القنوات بما فيها قنواته الإلكترونية المتنوعة، ومع بداية العام 1993 عمل البنك على إدخال أجهزة الصراف إلى شبكته المصرفية ليكون من السباقين في المملكة في هذا الصدد، والتي وصل حجمها اليوم إلى 221 جهازاً في المملكة.

ولقد كان موظفو البنك في صلب النجاح الذي حققه خلال الخمسين عاماً الماضية، والتزم منذ إنشائه باستقطاب وتطوير أفضل الموظفين والحفاظ عليهم. ويواصل البنك الارتقاء بدعم الاقتصاد المستدام من خلال تعزيز أنشطة المساهمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية على مستوى أعماله والمجتمع والبيئة، بما يبقيه "بنك الأجيال للحياة".

وكان للبنك العديد من المبادرات الريادية عبر مسيرته الحافلة، فقد كان البنك الأول الذي طبق نظام جوائز حسابات التوفير في الأردن عام 1978، وأول بنك في الأردن والعالم العربي يؤسس فرعاً للأطفال عام 1993، وفرعاً متنقلاً عام 1975.

وحصل البنك خلال مسيرته على تصنيفات ائتمانية متقدمة من العديد من مؤسسات التقييم العالمية المتخصصة، إضافة إلى حصول البنك على عدة جوائز مرموقة كجائزة "أفضل بنك في الأردن" من مجلة (Euromoney) وجائزة "أفضل بنك أردني" من مجلة (The Banker) كما حظي البنك على الصعيدين المحلّي والدولي بمجموعةٍ من شهادات التقدير والجوائز المتميزة كان من أهمها جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز، ووسام الكوكب الأردني من الدرجة الأولى.

المحتويات

أخبار بنك الإسكان	4
أداء القطاع المصرفي الأردني	10
أداء الاقتصاد الأردني	14
أداء الاقتصاد العالمي	20
مستجدات أنظمة الدفع الإلكتروني في الأردن	24

أخبار بنك الإسكان

أرباح مجموعة بنك الإسكان لعام 2023 ترتفع بنسبة 6.3%

أعلنت مجموعة بنك الإسكان للتجارة والتمويل، عن نتائج بياناتها المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول 2023، والتي تظهر تحقيق صافي أرباح بعد المخصصات والضرائب بقيمة 140.8 مليون دينار لعام 2023، مقابل 132.4 مليون دينار تم تحقيقها خلال العام 2022، أي بنمو بلغت نسبته 6.3%، ويعد هذا المستوى من الأرباح الأعلى في تاريخ البنك.

وفي تعقيب له على النتائج المالية للمجموعة لعام 2023، عبر رئيس مجلس الإدارة، عبد الإله الخطيب، عن ارتياحه لهذه النتائج المالية، التي تظهر تمكن المجموعة من مواصلة تحقيق نمو مستدام في أرباحها، مشيراً إلى أنها جاءت متوافقة مع النهج الاستراتيجي الشامل والمرن المتبع لديها، والمرتكز على مفهوم الاستدامة والتطوير المستمر المواكب لروح العصر الرقمية والمنسجم مع المتطلبات والاحتياجات.

وبيّن الخطيب بأن مزيجاً من القدرات والإمكانيات وقفت وراء تحقيق هذه النتائج، وهي التي تنوعت ما بين الموارد الاستثمارية المستدامة، والعمليات التشغيلية الكفؤة، والتوظيف والتوجيه الفعال للموارد المتاحة ضمن مختلف القطاعات التشغيلية، والمحافظ الائتمانية المتسمة بالجودة والسلامة.

وأشار الخطيب إلى أن المجموعة حافظت على متانة وقوة المركز المالي للبنك، في ظل تحديات محلية وخارجية وتداعيات تطورات دولية واقليمية، إضافة إلى التحديات والآثار الجسيمة للعدوان الإسرائيلي على غزة. مما يلقي بظلاله على قطاعات اقتصادية هامة كالخدمات والسياحة والنقل.

وفي ضوء هذه النتائج المالية، أوصى مجلس الإدارة بعد إقراره البيانات المالية لعام 2023 خلال اجتماعه بتاريخ 2024/01/25 بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن العام 2023 بنسبة 25% من القيمة الاسمية للسهم، علماً بأن هذه البيانات المالية ومقترح توزيع الأرباح تخضع لموافقة البنك المركزي الأردني.

ومن جانبه، أكد الرئيس التنفيذي للبنك، عمّار الصفدي، أن النمو الذي سجلته المجموعة شمل مختلف مؤشراتها المالية بنسب عكست مدى الكفاءة لإدارة الموجودات والمطلوبات، وجاءت بدعم من كافة القطاعات التشغيلية.

وأشار الصفدي إلى أن البنك تمكن مع نهاية العام 2023 من المحافظة على تحقيق نمو مستدام في العائد على موجودات البنك وحقوق مساهميه ليصل الى مستوى 1.64% و10.9% على التوالي، ويعكس هذا المستوى المتميز من الأداء الإدارة الأمثل لموجودات البنك ومطلوباته وقوة وصلابة مركزه المالي.

وقال الصفدي بأن إجمالي الدخل المتأتي من العمليات البنكية الرئيسية ارتفع بنسبة 15.9% ليصل إلى 438.0 مليون دينار، مقارنة مع 378.0 مليون دينار تم تحقيقها خلال عام 2022، فيما ارتفعت الأرباح التشغيلية ارتفاعاً قوياً بنسبة 18.9% مقارنة مع ما تم تحقيقه خلال عام 2022، لتصل إلى 253.1 مليون دينار، نتيجة لجهود المجموعة في زيادة إجمالي الدخل وتنويع مصادره، وتحسين الكفاءة التشغيلية للعمليات.

وأشار الصفدي إلى أن البنك ومواصلة للعمل بسياسته المتحفظة تحسباً لمواجهة أية ظروف أو تحديات، قام خلال عام 2023 ببناء مخصصات اضافية للخسائر الائتمانية المتوقعة زادت عن 35 مليون دينار، مما سيساهم في تعزيز نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة، وكذلك للديون العاملة والمصنفة ضمن المرحلة الثانية.

وبيّن الصفدي أن مجموعة البنك تمكنت من زيادة صافي التسهيلات الائتمانية بنسبة 4.8% لتصل إلى 4.5 مليار دينار كما في نهاية عام 2023، إلى جانب زيادة ودائع العملاء بنسبة 6.2% لتصل إلى 5.7 مليار دينار، إضافة إلى المحافظة على متانة القاعدة الرأسمالية للبنك؛ حيث بلغ إجمالي حقوق الملكية 1.3 مليار دينار، فيما بلغت نسبة كفاية رأس المال 18.8% كما في نهاية عام 2023، وهي أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية للبنك المركزي الأردني ولجنة بازل.

وأوضح الصفدي أن البنك يواصل تطبيق العديد من المبادرات والمشاريع الاستراتيجية بما فيها تلك المتعلقة باستراتيجية تحول البنك الرقمي، الأمر الذي أدى لمزيد من التنويع والتميز والتكامل فيما قدمه من منتجات وحلول وخدمات لبى عبرها ومن خلال مختلف القنوات بما فيها تلك الرقمية المتطورة، متطلبات العملاء من مختلف القطاعات البنكية، والذين واصل رعايتهم ومكافأتهم وتقدير ثقتهم به وولائهم له، متمكناً من توسيع قاعدتهم والحفاظ على رضاهم.

وبالتوازي مع هذه الجهود والنتائج، واصلت المجموعة تعزيز أعمالها ونشاطاتها المجتمعية، من خلال مبادراتها وبرامجها للمسؤولية المؤسسية المجتمعية التي غطت مختلف محاور التنمية.

واختتم الصفدي حديثه بالتأكيد على ثقته في قدرة البنك على مواصلة تحقيق المزيد من النمو والتطور مستقبلاً، وتقديم أحدث التطبيقات الإلكترونية والرقمية بالقياس مع أفضل الممارسات المصرفية المعمول بها عالمياً، إلى جانب مواكبته المستمرة للتطورات المستجدة في عالم الصناعة المصرفية وما توفره التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال، وبما يليق بمكانة البنك المتقدمة في السوق المصرفية الأردنية.

بنك الإسكان يتوّج بطلاً لبطولة البنوك الكروية الثانية لعام 2023

حقّق فريق بنك الإسكان لقب بطولة البنوك الكروية الثانية 2023 التي نظمها البنك المركزي الأردني وذلك بفوزه على نظيره فريق بنك الأردن بنتيجة (4-3) في المباراة النهائية، حيث توّج عطوفة الدكتور عادل الشركس محافظ البنك المركزي فريق البنك، بحضور ممثلين عن إدارة البنكين.

وقد حصل بنك الإسكان بالإضافة إلى فوز فريقه باللقب على جائزة أفضل حارس في البطولة.

جاء ذلك في اختتام بطولة البنوك الكروية الثانية، والتي أطلقها البنك المركزي الأردني بتنظيم من قبل لجنة النشاط الاجتماعي للبنك المركزي الأردني. وأشادت الفرق المشاركة بالتنظيم المميز للبطولة حيث شهدت النسخة الثانية التي انطلقت منافساتها بشهر أيلول الماضي مشاركة (19) فريق من مختلف البنوك العاملة في الأردن.

بنك الإسكان يُطلق حملة جوائز حسابات التوفير لعام 2024 "سنتك ذهب"

أعلن بنك الإسكان عن إطلاق حملته السنوية لجوائز حسابات التوفير لعام 2024، تحت شعار "سنتك ذهب" والتي تتميز بوجود رابِحِين من كل محافظة من المحافظات؛ حيث تقوم الحملة على تقديم 13 جائزة في كل فئة من فئات السحب اليومية، والأسبوعية، والشهرية، والربعية، ونصف السنوية وجائزة نهاية العام، وبحيث يكون هناك رابِحِين من كل محافظة من محافظات المملكة.

وتنطوي الحملة الهادفة للتشجيع على ثقافة الادخار، على فرص أعلى للربح يتيحها البنك أمام عدد أكبر من المدخرين، يتم التنافس عليها ضمن كل محافظة على حدة؛ حيث يقدم البنك 13 جائزة لكل فئة من فئات جوائز الحملة، تتوزع على رابح من كل محافظة ورابِحَين اثنين من العاصمة عمّان.

ويقدّم البنك يومياً 13 ليرة ذهب، فيما يقدم شهرياً 13 أونصة ذهب، بالإضافة لتقديم 13 جائزة كل منها عبارة عن ربع كيلو ذهب في شهر آذار وكذلك في شهر حزيران، و13 جائزة أخرى كل منها عبارة عن نصف كيلو ذهب في شهر أيلول، و13 جائزة في نهاية العام كل منها عبارة عن كيلو من الذهب.

ويذكر أن بنك الإسكان يمتلك شبكة كبيرة من الفروع تمتد وتشمل جميع محافظات المملكة، وجاءت هذه الحملة لتزيد عدد الجوائز وإمكانية الربح وتمنح عملاء البنك في جميع المحافظات فرصاً للربح، وهي متاحة لأي من العملاء الذين لا تقل أرصدة حساباتهم عن 100 دينار للجائزة اليومية، و500 دينار للجائزة الشهرية، و2500 دينار للجوائز الربعية ونصف السنوية والكبرى.

وتعتبر هذه الحملة امتداداً لحملات جوائز حسابات التوفير السابقة والمنفذة عبر السنوات، والتي كان البنك قد استهلها لأول مرة في العام 1977.

بنك الإسكان يُطلق حملة جوائز نقدية فورية على مشتريات بطاقات Visa الدفع المباشر

أطلق بنك الإسكان حملة جوائز نقدية فورية (يومية وأسبوعية وشهرية)، لعملائه عند تنفيذ مشترياتهم المحلية أو الدولية عبر نقاط البيع أو التسوق الإلكتروني باستخدام بطاقات Visa الدفع المباشر من بنك الإسكان بأنواعها، بحيث يمكن للعميل ربح إحدى الجوائز بشكل مباشر عند تنفيذ حركة المشتريات من خلال إرسال رسالة نصية من البنك للعميل تفيد بقيمة الجائزة بعد تنفيذ الحركة مباشرة.

وستقدم الحملة لعملاء البنك مستخدمي بطاقات Visa الدفع المباشر في عمليات الشراء نحو ألف جائزة نقدية، بواقع 10 جوائز يومية بقيمة 25 ديناراً لكل رابح، و4 جوائز أسبوعية بقيمة 250 ديناراً لكل رابح، وجائزتين شهريتين بقيمة 2500 دينار لكل رابح.

وتمنح الحملة فرصة الربح للعملاء حتى نهاية شهر آذار/2024 عند تنفيذ أي حركة شرائية باستخدام أي من بطاقات Visa الدفع المباشر المتميزة بمدى قبولها العالمي الواسع، بالإضافة إلى زيادة إمكانية ربح جائزة يومية وأسبوعية وشهرية كلما زاد استخدام البطاقات على حركات المشتريات.

وتأتي الحملة تقديراً من البنك لعملائه على ثقتهم ببطاقات الدفع المباشر من Visa بنك الإسكان، والتي تتميز بالسرعة والسهولة والأمان العالي، بالإضافة إلى الحماية الكبيرة التي توفرها عند التسوق عبر الإنترنت.

بنك الإسكان وشركة بروجرس سوفت يوقعان اتفاقية لتوفير خدمات وحلول إدارة النقد والسيولة للأعمال

أعلن بنك الإسكان، عن توفير خدمة Apple Pay، التي تعتبر من أكثر طرق الدفع الرقمية أماناً والأعلى خصوصية حيث تتيح للعملاء إجراء عمليات الدفع الخاصة بهم بأنفسهم دون تلامس ودون الحاجة للتبادل النقدي، مع حماية كل تعاملاتهم المالية وبياناتهم الشخصية بالاعتماد على قدرات أجهزة Apple.

من خلال هذه الخدمة، يستطيع عميل البنك إتمام عملية الدفع دون تلامس بتمرير هاتف iPhone أو ساعة Apple Watch الخاصة به بالقرب من جهاز نقاط البيع، لتتم المصادقة على عملية الدفع مقابل المشتريات في كل مرة عبر خدمة Apple Pay، وذلك من خلال خاصية التعرف على الوجه أو البصمة أو رمز الدخول السري لمرة واحدة والخاص بالمستخدم على الهاتف أو الساعة، حيث يتم تعيين رمز خاص لكل عملية شراء لضمان أعلى درجات الأمان.

ويمكن الاستفادة من الخدمة التي تحظى بقبول واسع لدى شبكة واسعة من نقاط البيع، بما في ذلك المحلات التجارية، والصيدليات، والمطاعم، والمقاهي، وغيرها.

وعلاوة على توافرها على هواتف وساعات Apple، تتوافر خدمة Apple Pay من بنك الإسكان على أجهزة الـ iPad وMacg، ما يتيح للعملاء إمكانية إتمام عمليات الشراء والدفع بشكل أسرع وأكثر سلاسة، سواء على التطبيقات أو على الويب باستخدام متصفح سفاري (Safari)، دون الحاجة لإنشاء حسابات أو تكرار إدخال بيانات الشحن والفوترة في العمليات المختلفة.

ومن شأن الخدمة الجديدة تسهيل دفع قيمة توصيل المشتريات من الطعام، ومشتريات التسوق عبر الإنترنت، ودفع أجرة استخدام وسائل النقل ومواقف السيارات، وغيرها، كما يمكن استخدامها لإجراء المدفوعات داخل التطبيقات التي تتضمنها ساعة Apple Watch، ما يعزز من مزايا الأمان والخصوصية التي تعتبر جوهر خدمة Apple Pay.

ولضمان أعلى درجات الخصوصية والأمان في خدمة Apple Pay، فإنه وعند استخدام العملاء لبطاقات الائتمان والدفع المباشر والبطاقات المدفوعة مسبقاً، لا يتم تخزين أرقام البطاقات الفعلية على أجهزة Apple بل يتم تحديدها وتشفيرها وتخزينها بشكل آمن على الشريحة المصدقة والمعتمدة المتوفرة بالأجهزة وفقاً لمعايير القطاع المصممة لتخزين معلومات الدفع بأمان.

ويشار إلى أن خدمة Apple Pay تتميز بكونها سهلة الإعدادات على هواتف iPhone، فبمجرد فتح تطبيق Wallet، لن يتطلب الأمر سوى الضغط على الرمز (+)، واتباع الخطوات لإضافة بطاقات الائتمان أو الدفع المباشر أو البطاقات المدفوعة مسبقاً من بنك الإسكان. وبمجرد قيام العملاء بإضافة بطاقاتهم على أجهزة iPhone Apple Watchg iPadg وMacg، سيمكنهم من البدء باستخدام خدمة Apple Pay على أي من هذه الأجهزة على الفور، في الوقت الذي يمكنهم من الاستمرار في الاستفادة من جميع المكافآت والمزايا التي تقدمها بطاقات بنك الإسكان.

تجدر الإشارة إلى أن البنك كان قد أطلق خلال العام 2022 خدمة (Iskan Pay) لأجهزة (الأندرويد) والتي تمكن حاملي أي من بطاقات بنك الإسكان (الائتمانية، الدفع المباشر، الافتراضية) استبدال محافظهم العادية بمحفظة إلكترونية تتيح لهم الشراء والدفع باستخدام الهاتف الذكي المدعوم بخاصية (NFC) بكل المتاجر المحلية والدولية التي تدعم تقنية البطاقات اللاتلامسية (Contactless) بعيداً عن طرق الدفع التقليدية.

أداء القطاع المصرفي الأردني

أظهر القطاع المصرفي الأردني خلال العام 2023 مرونة كبيرة في مواجهة الصدمات الاقتصادية والتقلبات الجيوسياسية في المنطقة، حيث أظهرت المؤشرات المصرفية ومؤشرات المتانة للبنوك للنصف الأول من عام 2023 قوة وصلابة القطاع وقدرته على التعامل مع مختلف التحديات بكفاءةً واقتدار، حيث تمكن القطاع المصرفي الأردني من المحافظة على استقراره وعلى تصنيفاته الائتمانية الجيدة وتعزيز صلابة ومتانة مركزه المالي وسط إشادة مؤسسات دولية بأداء القطاع. وساهم التطور الكبير على صعيد الخدمات المصرفية الرقمية في تعزيز الشمول المالي خاصة بين فئتي الشباب والنساء، كما تمكن القطاع المصرفي خلال العام 2023 من رفع اسم الأردن من القائمة الرمادية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بمجموعة العمل المالي. يضاف إلى ذلك إطلاق إستراتيجية للتمويل الأخضر وهي الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وترمي لتمويل الجهود والمشاريع التي تهدف لحماية البيئة والحفاظ عليها.

وفقاً لذلك، يعتبر القطاع المصرفي المحرك الأساسي لعجلة النمو الاقتصادي، وطوق النجاة للعديد من القطاعات من خلال توفير احتياجاتها من التمويل اللازم لديمومة أنشطتها، حيث تصل مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 8.0%.

ويتمتع القطاع المصرفي الأردني بنسب سيولة مرتفعة وصلت إلى أكثر من 135% وهي أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية الدولية، كما يتسلح القطاع بالأدوات الكافية لمواجهة صدمات مخاطر الائتمان والمتمثلة في ارتفاع نسب كفاية رأس المال والتي تصل إلى 17%، في حين لم تتجاوز نسبة الديون غير العاملة لديه عن 5%.

وفيما يلي أبرز التطورات التي شهدها القطاع المصرفي الأردني لعام 2023:

أرباح البنوك المدرجة في بورصة عمان لعام 2023

وفقاً للبيانات الأولية المنشورة على موقع بورصة عمّان، حققت البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمّان والبالغ عددها 14 بنكاً، أرباحاً بعد الضريبة عن العام 2023 بقيمة 1,222.4 مليون دينار وبارتفاع بلغت نسبته 36.1% عن العام 2022 والبالغة آنذاك 898.1 مليون دينار.

ومن بين البنوك الـ 14 حقّق 12 بنكاً أداءً مالياً إيجابياً في أرباحها السنوية لعام 2023، في حين استقرت أرباح بنك القاهرة عمان عند ذات المستوى المسجل في عام 2022، بينما كان بنك المؤسسة العربية المصرفية البنك الوحيد الذي شهد تراجعاً في أرباحه لعام 2023 مقارنة بالعام 2022.

عمليات الاستحواذ والاندماج والتوسع الخارجي

شهد القطاع المصرفي الأردني خلال عام 2023 عمليات استحواذ لبنوك أردنية على بنوك وشركات أخرى أجنبية، والمتمثلة بما يلي:

- استحوذ البنك الأردني الكويتي خلال الربع الأول 2023 على ما نسبته 51.8% من رأسمال مصرف بغداد/ العراق، إضافة إلى استحواذه خلال الربع الثاني 2023 على ما نسبته 77% من رأس مال شركة BHM للخدمات المالية / دبي، حيث بلغ صافي القيمة العادلة للموجودات المستحوذ عليها من الصفقتين حوالي 1.1 مليار دينار أردني.
- استحوذ البنك الاستثماري خلال النصف الأول 2023 على ما نسبته 100% من رأسمال شركة القمة للتسهيلات التجارية للسيارات، حيث بلغ صافي القيمة العادلة للموجودات المستحوذ عليها حوالي 7.0 مليون دينار أردني.
- قام بنك الاستثمار العربي الأردني خلال الربع الأول 2023 بتوقيع اتفاقية لشراء الأعمال المصرفية لبنك ستاندرد تشارترد في الأردن، حيث تم استكمال كافة إجراءات الاستحواذ وانتقال الأعمال المصرفية لبنك ستاندرد تشارترد وفروعه في الأردن خلال شهر آب من عام 2023، تجدر الإشارة إلى أنه قد سبق لبنك الاستثمار العربي أن قام بشراء الأعمال المصرفية لبنك الكويت الوطني / الأردن خلال العام 2022، وسبقها الاستحواذ على الأعمال المصرفية لبنك HSBC في الأردن عام 2014.

في ضوء عمليات الاستحواذ التي تمت خلال عام 2023، وصل عدد البنوك العاملة في الأردن إلى 20 بنكاً بواقع 15 بنكاً محلياً و5 بنوك أجنبية، وتنتشر هذه البنوك في كافة محافظات المملكة من خلال حوالي 900 فرعاً ومكتباً، وحوالي 2200 جهاز صراف آلي، فيما يقدر عدد العاملين بها بحوالي 22 ألف عامل وعاملة.

التطورات النقدية

بلغ عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) في نهاية عام 2023 حوالي 42.7 مليار دينار، مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 981.8 مليون دينار أو ما نسبته 2.4% عن نهاية عام 2022، فيما انخفض النقد المتداول في نهاية عام 2023 بنسبة 3.8% عن نهاية عام 2022 ليصل إلى 5.8 مليار دينار.

ونتيجة لهذه التطورات فقد شكل (النقد المتداول/عرض النقد M2) في نهاية عام 2023 ما نسبته 13.6%، وتعكس هذه النسبة مدى التطور الذي وصل إليه القطاع المالي والمصرفي.

السياسة النقدية

ساهمت السياسات الاقتصادية المتوازنة، وفي مقدمتها السياسة النقدية التي يشرف عليها البنك المركزي الأردني، في كبح الضغوط التضخمية التي واجهت المملكة، حيث بلغ معدل التضخم 2.1% في عام 2023، وهو نصف مستواه المسجل في عام 2022، في الوقت الذي تشير فيه تقديرات البنك المركزي إلى قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق معدل نمو يبلغ 2.6% لعام 2023، مرتفعاً بمقدار 0.2 نقطة مئوية عن مستواه المسجل في العام 2022، كما ارتفع الطلب على الدينار، والذي يعكسه استمرار التراجع في معدل (الدولرة) ليصل إلى 18.0% في نهاية تشرين الثاني 2023، قياساً بمستويات فاقت 20.0% قبل تداعيات جائحة كورونا.

وعلى الرغم من رفع البنك المركزي أسعار الفائدة بواقع 5.25 نقطة أساس مُنذ نهاية آذار 2022، إلاّ أن الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف ارتفع بمقدار 216 نقطة أساس، وهو ما يشكل 41.1% فقط من إجمالي عمليات الرفع التي قام بها البنك المركزي الأردني، ما يدل على أن البنوك لم ترفع أسعار الفائدة على القروض بمقدار الرفع الذي قام به البنك المركزي، مما ساهم في بقاء سوق الائتمان في حالة نشطة.

وضمن هذا الإطار، قررت لجنة عمليات السوق المفتوحة في البنك المركزي الأردني، في اجتماعها الأول لعام 2024، الإبقاء على أسعار فائدة أدوات السياسة النقدية عند مستواها الحالي دون تغيير، في حين تشير التوقعات إلى بدء انخفاض أسعار الفائدة عالمياً اعتباراً من الربع الثاني من العام 2024 تزامناً مع انخفاض معدلات التضخم.

علماً بأن آخر مرة قام بها البنك المركزي الأردني برفع أسعار الفائدة على أدوات السيّاسة النقديّة كافة كانت بتاريخ 2023/7/30 وبمقدار 25 نقطة أساس، لتصبح أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية منذ ذلك التاريخ على النحو التالي:

سعر الفائدة الرئيسي	%7.50
سعر إعادة الخصم	%8.50
سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة الواحدة	%8.25
سعر نافذة الإيداع لليلة الواحدة	%7.25

تطور أداء البنود المصرفية الرئيسية

أظهرت بيانات البنود المصرفية الرئيسية في نهاية العام 2023 قوة وصلابة القطاع المصرفي الأردني، وقدرته على التعامل مع مختلف الظروف والتحديات بكفاءة واقتدار، وفيما يلي قراءة ملخصة للنتائج التي حققها القطاع المصرفي الأردني:

الموجودات المصرفية

- ارتفع إجمالي موجودات البنوك المرخصة في نهاية عام 2023 بمبلغ 2.1 مليار دينار وبما نسبته 3.2% عن نهاية عام 2022، ليصل إلى حوالي 66.2 مليار دينار.
- ارتفع إجمالي الموجودات المحلية في نهاية عام 2023 بمبلغ 1.7 مليار دينار وبما نسبته 2.9 % عن نهاية عام 2022 ليصل إلى حوالي 60.0 مليار دينار.
- انخفض إجمالي الموجودات المحلية (كنسبة من إجمالي الموجودات) من 90.8% في نهاية عام 2022 إلى 90.6% في نهاية عام 2023.

ودائع العملاء

- ارتفع حجم الودائع لدى البنوك المرخصة بنهاية عام 2023 إلى حوالي 43.7 مليار دينار، أي بنمو نسبته 3.9% عن رصيد نهاية عام 2022، والتي بلغت آنذاك 42.1 مليار دينار.
- ارتفع إجمالي الودائع المحلية بنهاية عام 2023 بمبلغ 1.6 مليار دينار وبما نسبته 5.0% عن نهاية عام 2022، لتصل إلى حوالي 34.5 مليار دينار.
- ارتفع إجمالي الودائع بالعملة المحلية كنسبة من إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة من 78.0% في نهاية عام 2022 إلى 78.8% في نهاية عام 2023.

التسهيلات الائتمانية

- ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة بنهاية عام 2023 بمبلغ 838 مليون دينار وبما نسبته 2.6% عن نهاية عام 2022، ليصل إلى حوالي 33.4 مليار دينار.
- انخفض إجمالي التسهيلات الائتمانية (كنسبة من إجمالي الموجودات المصرفية) من 50.8 % في نهاية عام 2022 إلى 50.5% في نهاية عام 2023.
- انخفض إجمالي التسهيلات الائتمانية (كنسبة من إجمالي ودائع العملاء) من 77.4% في نهاية عام 2022 إلى 76.4% في نهاية عام 2023.

مصادر البيانات

بورصة عمان.

البنك المركزي الأردني.

أداء الاقتصاد الأردني

سجّل الأردن في العام 2023 تسارعاً في نمو اقتصاده بعد أن تجاوز تأثير صدمة جائحة كورونا، في الوقت الذي لا يزال يكافح فيه للخروج من تبعات الأوضاع العالمية والإقليمية غير المستقرة التي ألقت بظلالها على الاقتصاد، وسط مخاوف جديدة من تأثيرات العدوان الإسرائيلي الذي بدأ على غزة في الربع الأخير من العام 2023، فيما سيلقي طول أمد الحرب وتوسعها بحالة من عدم اليقين حول حدة تبعاتها الاقتصادية والاجتماعية على حدٍ سواء. وضمن هذا الإطار، حذرت العديد من المؤسسات الدولية من اتساع نطاق الحرب على قطاع غزة، حيث أن استمرارها ينطوي على آثار اقتصادية أعمق على الاقتصاد الأردني، لا سيما قطاعي السياحة والتجارة وما يترتب عليها من آثار على إيرادات السياحة والحسابات الخارجية.

هذا وتشير توقعات العام 2024 إلى استمرار تعافي الاقتصاد الأردني مدفوعاً برؤية التحديث الاقتصادي، والإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تحفيز النمو، دون إغفال أثر المخاطر التي ما زالت تهدد مسار تعافي النمو خاصة مع تطورات الأحداث في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى التوترات العالمية وتأثيراتها على سلاسل الإمداد وأسعار المواد الأساسية والطاقة وانعكاساتها على معدلات التضخم وأسعار الفائدة.

النمو الاقتصادي

على الرغم من التحديات سالفة الذكر إلاّ أنّ الاقتصاد الأردني أظهر مرونة كبيرة في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي مر بها خلال العام 2023، فيما أجمعت العديد من المؤسسات الدولية على تحقيق الاقتصاد الأردني نمواً نسبته 2.6% لعام 2023، كما أشارت الحكومة في موازنتها لعام 2024 إلى أن الاقتصاد الأردني سينمو بما نسبته 2.6% لتسجل بذلك ذات معدل النمو المتحقق في العام الماضي 2023.

وجاء نمو الاقتصاد لعام 2023 مدعوماً بمساهمة قوية من القطاعات الخدمية (النقل والاتصالات، التمويل والتأمين وأنشطة تجارة الجملة والتجزئة)، في الوقت الذي شهد نمواً لقطاع الفنادق والمطاعم هو الأعلى منذ الربع الثاني من العام 2022.

تجدر الإشارة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2022 كان قد سجل نمواً نسبته 2.4%، ثم تسارع إلى 2.7% في التسعة أشهر الأولى من العام 2023، متجاوزاً متوسطه ما قبل جائحة كورونا والبالغ 2.4% للفترة الممتدة من 2012 إلى 2019.

توقعات المؤسسات العالمية للاقتصاد الأردني

- **صندوق النقد الدولي:** تشير توقعات تقرير الصندوق (مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي 2024/1) إلى أن الوضع الاقتصادي في الأردن سيكون أكثر استقراراً للعام 2024، دون أن يخفي أثر الصراع الدائر في منطقة الشرق الأوسط على عدد السائحين الوافدين والإنفاق الاستهلاكي، متوقعاً أن يسجل الاقتصاد الأردني في العام 2024 ذات معدل النمو المتحقق في العام 2023 والبالغ 2.6%، على أن ينمو بما نسبته 3.0% في العام 2025.

  وأشاد الصندوق بنجاح الأردن في الصمود أمام سلسلة من الصدمات على مدى السنوات القليلة الماضية، حيث تمكن من الحفاظ على الاستقرار الكلي والنمو الاقتصادي المعتدل بفضل السياسات السليمة، فقد كان للسياسات المالية والنقدية الحكيمة دور رئيسي في خفض العجز، وتعزيز الاحتياطيات الوقائية، والحفاظ على الاستقرار المالي، والحفاظ على ثقة السوق في بيئة عالمية وإقليمية مليئة بالتحديات، كما أحرز تقدماً كبيراً في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية.

  وفقاً لذلك، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بداية هذا العام على اتفاقية (تسهيل الصندوق الممدد) الجديدة لمدة أربع سنوات مع الأردن، بقيمة 1.2 مليار دولار لدعم البرنامج الاقتصادي الحكومي.

- **البنك الدولي:** أشار البنك الدولي في تقريره (الآفاق الاقتصادية العالمية 2024/1) إلى نمو الاقتصاد الأردني عام 2023 بما نسبته 2.6%، على أن ينخفض بشكل طفيف عام 2024 مسجلاً نمواً نسبته 2.5%، وبنيت هذه التوقعات في ضوء القيود التي تحيط بنمو دخل الأسرة الأردنية بسبب ضعف خلق فرص العمل في القطاع الخاص، إضافة إلى تأثر قطاع السياحة سلباً بالصراع الدائر في الشرق الأوسط.
- **وكالة فيتش للتصنيف الائتماني:** توقعت الوكالة في مراجعتها الأخيرة (للاقتصاد الأردني 2023/11) نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023 بما نسبته 2.6 %، في حين سيتباطأ إلى 2.3 % عام 2024، بسبب زيادة عدم اليقين السياسي وانخفاض تدفقات السياحة.

  كما أعلنت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني عن تثبيت تصنيف الأردن عند (BB-) مع نظرة مستقبلية مستقرة، نظراً لقدرته على الوفاء بالالتزامات طويلة الأجل بالعملة الأجنبية، بعد توصلها لاتفاق تمويل مع صندوق النقد الدولي، وسط المخاطر الجيوسياسية المحيطة به، وأشارت الوكالة إلى أن تصنيف الأردن يدعمه سجل من استقرار الاقتصاد الكلي والتقدم في الإصلاحات المالية والاقتصادية والتمويل المرن والدعم الدولي، لكن التصنيفات مقيدة بارتفاع الديون الحكومية وضعف النمو والمخاطر الناجمة عن السياسات المحلية والإقليمية.

- **صندوق النقد العربي:** توقع الصندوق في تقريره (آفاق الاقتصاد العربي 2023/11) أن يحقق الأردن نمواً معتدلاً خلال العام 2024 وبما نسبته 2.7%، وذلك في ظل التنفيذ المستمر للإصلاحات الاقتصادية والتي يدعمها صندوق النقد الدولي، وتدفقات رؤوس الأموال.

معدل التضخم

شهد العام 2023 تباطؤ معدل التضخم الإجمالي السنوي بشكل كبير نزولاً من ذروته البالغة 5.4% في أيلول 2022، ليسجل العام 2023 معدلاً نسبته 2.1% مقارنة بما نسبته 4.2% في العام 2022، وجاء هذا التراجع مدعوماً بانخفاض أسعار السلع الأساسية وتشديد السياسة النقدية، فمنذ آذار 2022 قام البنك المركزي الأردني برفع أسعار الفائدة الأساسية بمقدار 525 نقطة أساس لتصل إلى أعلى مستوى منذ 2006، مما يجعل الأردن إحدى الدول القليلة في المنطقة التي تتمتع بمعدلات فائدة حقيقية إيجابية.

وارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال العام الماضي 2023 ليصل إلى ما مقداره 109.02 مقابل 106.79 للفترة ذاتها من العام 2022، ليسجل بذلك التضخم معدلاً نسبته 2.1%، حيث أسهم ارتفاع قيمة الفاتورة النفطية (الوقود والإنارة) وأسعار الأغذية (الألبان والبيض) والإيجارات، بشكل رئيسي في ارتفاع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك للعام الماضي 2023.

توقعات المؤسسات العالمية والإقليمية لمعدل التضخم في الأردن

- **صندوق النقد الدولي**: في إطار موافقة الصندوق على البرنامج الجديد (التسهيل الممدد)، فقد أشار الصندوق في بيان صحفي خلال شهر شباط 2024 بأن النمو المتوقع في أداء الاقتصاد الأردني لعام 2024 سيصاحبه تضخماً نسبته 2.7%، على أن يتراجع في عام 2025 إلى ما نسبته 2.4% وذلك بفعل تأثير السياسة النقدية الملائمة.
- **البنك الدولي**: توقع البنك الدولي في تقريره (المرصد الاقتصادي الأردني 2023/11) تباطؤ معدل التضخم عام 2023 مدعوماً بتشديد السياسة النقدية وانخفاض أسعار السلع الأساسية، على أن يستقر عند ذات المعدل للعامين القادمين 2024-2025 وبما نسبته 2.4%.
- **صندوق النقد العربي**: أشار الصندوق في تقريره (آفاق الاقتصاد العربي 2023/11) إلى أن الإجراءات التي قام بها البنك المركزي الأردني ساهمت في الحد من انعكاس ارتفاع الأسعار العالمية على التضخم المحلي، بما في ذلك رفع أسعار الفائدة، حيث توقع الصندوق أن يسجل التضخم عام 2024 معدلاً نسبته 2.9%.

معدل البطالة

على الرغم من تراجع معدلات البطالة المسجلة في المملكة للربع الثالث من عام 2023 بواقع 0.8 نقطة مئوية عن الربع الثالث من عام 2022 حيث بلغ آنذاك 23.1%، وبثبات المعدل مقارنة مع الربع الثاني من هذا العام، إلا أنها ما زالت مرتفعة مسجلة معدلاً نسبته 22.3%، بينما بلغ معدل البطالة عند الذكور 19.8% خلال الربع الثالث من عام 2023 مقابل 31.7% للإناث.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة خلال الشهور الإحدى عشر الأولى من عام 2023 عجزاً مالياً بعد المنح بلغ مقداره 1,982.2 مليون دينار مقابل عجز مالي بلغ حوالي 1,328.3 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام 2022، ليسجل العجز بذلك ارتفاعاً نسبته 49.2%. أما على صعيد تحليل البيانات التفصيلية للمالية العامة فكانت كما يلي:

- تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح خلال الشهور الإحدى عشر الأولى من عام 2023 بما نسبته 3.5% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2022، ليبلغ إجمالي الإيرادات العامة والمنح الخارجية حوالي 7.8 مليار دينار، وجاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع الإيرادات المحلية بما نسبته 5.1% عن الفترة المماثلة لتبلغ 7.7 مليار دينار، في حين انخفضت المنح الخارجية بما نسبته 88.7% عن الفترة المماثلة لتبلغ 83.6 مليون دينار.
- ارتفاع النفقات العامة خلال الشهور الإحدى عشر الأولى من عام 2023 بما نسبته 4.0% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2022، ليبلغ حجم الانفاق الكلي حوالي 9.8 مليار دينار، وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 7.3% عن الفترة المماثلة لتبلغ حوالي 8.7 مليار دينار، وانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 17.1% عن الفترة المماثلة لتبلغ 1.1 مليار دينار.
- انخفضت نسبة تغطية الإيرادات الكلية إلى النفقات الكلية خلال الشهور الإحدى عشر الأولى من عام 2023 بمقدار 6.2 نقطة مئوية مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2022 لتبلغ 79.7%، ويشير انخفاض نسبة تغطية الإيرادات الكلية إلى النفقات الكلية إلى اتساع فجوة تغطية الإيرادات للنفقات، وكما هو موضح في الجدول التالي:

البيان/ السنة	الأحد عشر شهراً الأولى 2022	الأحد عشر شهراً الأولى 2023
إجمالي الإيرادات والمساعدات (مليون دينار)	8,060.0	7,778.5
نسبة التغير	(3.5%)	
إجمالي النفقات (مليون دينار)	9,388.4	9,760.7
نسبة التغير	4.0%	
العجز المالي بعد المنح (مليون دينار)	(1,328.3)	(1,982.2)
نسبة التغير	49.2%	

المديونية

واصلت مديونية المملكة ارتفاعها ليصل رصيد إجمالي الدين العام حتى نهاية شهر 2023/11 (شاملاً مديونية صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي) إلى ما قيمته 41.6 مليار دينار أو ما نسبته 114.8% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام 2023، وذلك مقابل 38.5 مليار دينار في نهاية عام 2022 أو ما نسبته 111.4% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022، في حين يتوقع البنك الدولي في تقريره (المرصد الاقتصادي الأردني 2023/11) أن تصل نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024 إلى 114.2%، وفيما يلي التفاصيل التي شهدتها المديونية:

- ارتفع رصيد إجمالي الدين الداخلي في نهاية شهر 2023/11 بما نسبته 6.6% عن رصيد نهاية العام 2022 ليصل إلى 23.0 مليار دينار (ما يعادل 32.4 مليار دولار أمريكي)، أي ما نسبته 63.5% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام 2023.
- ارتفع رصيد إجمالي الدين الخارجي بنهاية شهر 2023/11 بما نسبته 8.8% عن رصيد نهاية عام 2022 ليصل إلى 18.6 مليار دينار (ما يعادل 26.2 مليار دولار أمريكي) أي ما نسبته 51.3% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام 2023.

القطاع الخارجي

سجّل عجز الميزان التجاري للمملكة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام 2023 انخفاضاً نسبته 9.5% مقارنة مع الفترة المماثلة من العام 2022 ليبلغ 8.7 مليار دينار، وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة:

- انخفاض الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية والمعاد تصديره) خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام 2023 بنسبة 1.8% عن الفترة المماثلة من العام 2022 لتبلغ 8.2 مليار دينار.
- انخفاض المستوردات الكلية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام 2023 بنسبة 5.9% عن الفترة المماثلة من العام 2022 لتبلغ 17.0 مليار دينار.

ونتيجة لذلك؛ فقد ارتفعت نسبة تغطية الصادرات الكلية للمستوردات خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام 2023 بواقع نقطتي أساس لتصل إلى ما نسبته 48.5 % مقارنة مع 46.5 % للفترة المماثلة من عام 2022.

ميزان المدفوعات

سجّل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) خلال الثلاثة الأرباع الأولى من عام 2023 عجزاً مقداره 1,534.1 مليون دينار (أي ما نسبته 5.8% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنةً مع عجز مقداره 2,913.4 مليون دينار (أي ما نسبته 11.5% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة المقابلة من عام 2022. في حين يتوقع البنك الدولي أن يصل عجز الحساب الجاري إلى 6.6% لعام 2024، على أن ينخفض عام 2025 إلى 5.2%.

ويتأثر مستوى عجز الحساب الجاري بميزان المدفوعات بعدد من البنود البارزة المكونة لهذا الميزان والتي تنعكس بشكل أو بآخر على ارتفاع او انخفاض مستوياته، ومن هذه البنود مقدار عجز الميزان التجاري، والدخل السياحي الذي يندرج تحت حساب الخدمات، وحوالات المغتربين التي تندرج تحت بند التحويلات الجارية، إضافة إلى الاستثمار الأجنبي. وفيما يلي أبرز التطورات التي شهدتها تلك البنود وفقاً لبيانات البنك المركزي الأردني:

- انخفض حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن خلال الثلاثة الأرباع الأولى من عام 2023 بنسبة 9.3% مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2022، ليصل إلى 949.1 مليون دولار.
- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية عام 2023 حوالي 18.1 مليار دولار مقابل حوالي 17.3 مليار دولار في نهاية عام 2022 مسجلاً بذلك ارتفاعاً نسبته 5.0%، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.9 شهراً، علماً أن المعيار العالمي هو 3 أشهر بالحد الأدنى.
- ارتفعت تحويلات الأردنيين في الخارج لعام 2023 بنسبة 1.4%، لتبلغ 3,501.7 مليون دولار، مقابل 3,452.5 مليون دولار خلال عام 2022.
- ارتفع الدخل السياحي لعام 2023 بنسبة 27.4% مقارنة مع عام 2022 ليبلغ ما قيمته 7,409.7 مليون دولار، مدفوعاً بارتفاع عدد السياح الذي وصل إلى 6,353.8 ألف سائح وبنسبة نمو بلغت 25.8%.

مصادر البيانات

دائرة الإحصاءات العامة.

وزارة المالية.

البنك المركزي الأردني.

وكالة فيتش للتصنيف الائتماني.

صندوق النقد العربي

صندوق النقد الدولي.

البنك الدولي.

أداء الاقتصاد العالمي

تجاوز الاقتصاد العالمي مخاطر الركود التي أحاطت به في العام 2023 نتيجة لتحسن أداء الاقتصاديات الرئيسية الكبرى وتراجع معدلات التضخم العالمية في النصف الثاني من العام الماضي، إلا أن استمرار التداعيات الناجمة عن عوامل معاكسة عالمية وإقليمية إضافة إلى المخاطر الجيوسياسية، قد تلقي بظلالها على الزخم الاقتصادي العالمي للعام 2024، وسط مخاوف كبيرة من تنامي المخاطر التالية:

- تفاقم أزمة الديون السيادية، وتشديد شروط الائتمان.
- استمرار مسار أسعار الفائدة على نحو مرتفع لفترة زمنية أطول.
- تباطؤ حركة التجارة العالمية وارتفاع أجور الشحن نتيجة تغير طرق الملاحة البحرية.
- اتساع حدة الصراع في منطقة الشرق الأوسط، واستمرار الصراع الدائر بين روسيا وأوكرانيا.

فمع استمرار هذه التداعيات، يخيم على آفاق الاقتصاد العالمي قدر كبير من عدم اليقين، والذي انعكس على تباين توقعات المؤسسات العالمية المختصة للاقتصاد العالمي.

أبرز تقديرات المؤسسات الدولية لمعدلات نمو الاقتصاد العالمي

- صندوق النقد الدولي: وفقاً لتقريره "آفاق الاقتصاد العالمي - كانون ثاني 2024" فقد حقق الاقتصاد العالمي في العام 2023 نمواً نسبته 3.1%، كما حسن الصندوق من توقعاته السابقة لنمو الاقتصاد العالمي لعام 2024 ليستقر على نفس المستوى المسجل لعام 2023 والبالغ 3.1%، على أن يرتفع إلى 3.2% في العام 2025، وذلك في ظل صمود الاقتصادات المتقدمة كالولايات المتحدة والأسواق الناشئة مثل تركيا، والبرازيل، فضلاً عن الدعم المالي في الصين.

  ومع ذلك، فإن توقعات النمو للفترة (2024-2025) أقل من المتوسط التاريخي للفترة بين (2000-2019) البالغ 3.8%، وسط ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية للبنوك المركزية لمكافحة التضخم، وارتفاع الديون العالمية.

- البنك الدولي: توقع البنك الدولي في أحدث إصدار من تقرير "الآفاق الاقتصادية العالمية - كانون ثاني 2024" أن يتباطأ النمو العالمي ليصل إلى 2.4 % في عام 2024 قبل أن يرتفع إلى 2.7% في عام 2025، متوجهاً بذلك نحو العام الثالث على التوالي من التباطؤ بعد أن سجل نمواً نسبته 3.0% في العام 2022 ومن ثم 2.6% في العام 2023، ويعزى هذا التراجع إلى تشديد السياسات النقدية، وتقييد الأوضاع المالية، وضعف التجارة والاستثمارات على مستوى العالم، في حين أن التوترات الجيوسياسية المتصاعدة يمكن أن تخلق أخطاراً جديدة تواجه الاقتصاد العالمي على المدى القريب.
- الأ مم المتحدة: توقع تقرير الأمم المتحدة "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم - كانون ثاني 2024" أن يتباطأ النمو الاقتصادي العالمي من نحو 2.7% في عام 2023 إلى 2.4% في عام 2024، ليبقى ما دون معدل النمو قبل جائحة كوفيد19- البالغ 3.0%، وأوضح التقرير أن استمرار ارتفاع أسعار الفائدة، وزيادة تصعيد الصراعات، وتباطؤ التجارة الدولية، وزيادة الكوارث المناخية، يشكل تحديات كبيرة أمام النمو العالمي.

تقديرات المؤسسات الدولية لمعدلات نمو الاقتصاد العالمي

المؤسسة	2022	2023	توقعات 2024
صندوق النقد الدولي	%3.5	%3.1	%3.1
البنك الدولي	%3.0	%2.6	%2.4
الأمم المتحدة	%3.1	%2.7	%2.4

توقعات صندوق النقد الدولي على مستوى المناطق والدول

وفقاً لبيانات تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي – كانون ثاني 2024" الصادر عن صندوق النقد الدولي لا يزال التعافي الاقتصادي العالمي من جائحة كوفيد19- والغزو الروسي لأوكرانيا وأزمة تكلفة المعيشة يثبت صلابته. وفي نفس الوقت فإن أسعار الفائدة المرتفعة التي تهدف إلى مكافحة التضخم وسحب الدعم من المالية العامة وسط ارتفاع الديون من المتوقع أن تؤثر سلباً على النمو في عام 2024، وفيما يلي أبرز التوقعات الاقتصادية على مستوى المناطق والدول:

- **الاقتصاديات المتقدمة:** توقع صندوق النقد الدولي حدوث تراجع طفيف في معدل النمو من 1.6% في عام 2023 إلى 1.5% في العام 2024، على أن يتحسن النمو في العام 2025 إلى 1.8%. وتستند هذه التنبؤات إلى افتراضات بانخفاض أسعار الوقود والسلع الأولية وتراجع أسعار الفائدة في الاقتصادات الرئيسية على مدار العامين 2024-2025.

  وبعد نمو الاقتصاد الأمريكي بنسبة 2.5% في عام 2023، من المتوقع أن يتباطأ إلى 2.1% في عام 2024، ليتواصل تراجعه إلى 1.7% في عام 2025، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى التأثير المستمر لتشديد السياسة النقدية. وفي منطقة اليورو، من المتوقع تعافي النمو إلى 0.9% في عام 2024 بعد أن بلغ 0.5% عام 2023، على أن يواصل تعافيه في العام 2025 إلى 1.7% مدفوعاً بقوة استهلاك الأسر مع انحسار آثار صدمة أسعار الطاقة وهبوط التضخم، وهو ما سيدعم نمو الدخل الحقيقي.

- **الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية:** تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن تستقر معدلات النمو الاقتصادي لعام 2024 عند مستوياتها المسجلة في عام 2023 والبالغة 4.1%، على أن ترتفع بشكل طفيف إلى 4.2% عام 2025.

  وفي الصين؛ يتوقع تراجع نمو اقتصادها لعام 2024 إلى 4.6% مقارنة بالمستوى المسجل لعام 2023 والبالغ 5.2%، على أن يتواصل تراجع اقتصادها في عام 2025 ليسجل نمواً نسبته 4.1% نتيجةً لتراجع أداء الاستثمار بسبب الهبوط الحاد في أداء القطاع العقاري. أما في الهند فيتوقع أن يبلغ النمو 6.5% لعامي 2024 و2025 بعد أن سجل نمواً نسبته 6.7% عام 2023.

توقعات معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي

المؤشر	2022	2023	توقعات 2024
العالم	3.5	3.1	3.1
الاقتصاديات المتقدمة	2.6	1.6	1.5
الولايات المتحدة	1.9	2.5	2.1
منطقة اليورو	3.4	0.5	0.9
اليابان	1.0	1.9	0.9
المملكة المتحدة	4.3	0.5	0.6
الاقتصاديات الصاعدة والنامية	4.1	4.1	4.1
روسيا	1.2-	3.0	2.6
الصين	3.0	5.2	4.6
الهند	7.2	6.7	6.5
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	5.6	2.0	2.9
المملكة العربية السعودية	8.7	1.1-	2.7

المصدر: صندوق النقد الدولي تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي - كانون ثاني 2024".

التضخم العالمي

أظهر النصف الثاني من العام 2023 تراجعاً في معدل التضخم العالمي بوتيرة أسرع من المتوقعة في معظم المناطق، وذلك نتيجة لتراجع حدة المشكلات على جانب العرض وأثر تشديد السياسة النقدية، وإذا ما استمر هذا التراجع بهذه الوتيرة وصولاً إلى المستوى المستهدف فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من تيسير السياسات النقدية والأوضاع المالية، وفيما يلي أبرز التوقعات الخاصة بمعدل التضخم:

- **صندوق النقد الدولي:** تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى انخفاض التضخم الكلي العالمي إلى 5.8% لعام 2024 بعد أن بلغ 6.8% في العام 2023، وذلك في ظل التوقعات التي تشير إلى هبوط المتوسط السنوي لأسعار النفط بنحو 2.3%، وانخفاض أسعار السلع الأولية من غير الوقود بنسبة 0.9%، بينما تشير توقعات خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن أسعار الفائدة الأساسية ستظل في نفس مستوياتها الحالية بالنسبة للاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا حتى النصف الثاني من 2024، قبل أن تتراجع بالتدريج مع زيادة اقتراب التضخم من المستويات المستهدفة. كما يتوقع الصندوق أن يواصل التضخم انخفاضه إلى 4.4% عام 2025.

أما فيما يتعلق بتوقعات التضخم على مستوى الاقتصاديات والمناطق، فمن المتوقع أن تشهد الاقتصادات المتقدمة تراجعاً أسرع في معدل التضخم ليصل في عام 2024 إلى 2.6%، مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حيث يُتوقع أن يتراجع التضخم فيها بشكل طفيف ليصل إلى 8.1%.

كما يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتراوح سعر برميل النفط لعام 2024 عند حاجز 79.1 دولاراً للبرميل مسجلاً بذلك تراجعاً نسبته 2.3% عن أسعار العام 2023.

- **البنك الدولي:** تشير بيانات البنك الدولي لعامي 2024-2025 بأن يتراجع التضخم العالمي نتيجة للضعف المتوقع في نمو الطلب العالمي والانخفاض الطفيف على أسعار السلع الأساسية، ليصل معدل التضخم العالمي إلى 3.7% عام 2024 ومن ثم إلى 3.4% عام 2025. ومع ذلك، لا يزال التضخم أعلى من المعدلات المستهدفة في معظم الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية، بحيث سيبقى أعلى من متوسطه في الفترة 2015-2019 والبالغ نسبته 2.3%.

أما فيما يتعلق بتوقعات التضخم على مستوى الاقتصاديات والمناطق، فمن المتوقع أن تشهد الاقتصادات المتقدمة تراجع معدل التضخم في العام 2024 ليصل إلى 2.4%، في حين سينخفض في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إلى 4.2%.

كما يتوقع البنك الدولي أن تتراجع أسعار النفط العالمية في العام 2024 إلى 81.0 دولاراً للبرميل، وإلى 78.0 دولاراً خلال 2025، مقابل 83.1 دولار تم تسجيلها في العام 2023.

- **الأمم المتحدة:** توقع التقرير الأممي "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم - كانون ثاني 2024" أن ينخفض التضخم العالمي بشكل ملحوظ من 5.7% في عام 2023 إلى 3.9% في عام 2024، لكنه أشار إلى أن ضغوط الأسعار لا تزال مرتفعة في العديد من البلدان، وأن أي تصعيد إضافي للصراعات الجيوسياسية يهدد بتجدد الزيادات في التضخم.

مصادر البيانات

البنك الدولي.

صندوق النقد الدولي.

الأمم المتحدة.

مستجدات أنظمة الدفع الإلكتروني في الأردن

على الرغم من التأثير السلبي لجائحة كورنا على الاقتصاد العالمي ككل، إلا أنها دفعت العديد من القطاعات الاقتصادية للتكيف مع تحديات الجائحة عبر تحول العديد من الأنشطة والعمليات التجارية من القنوات التقليدية إلى القنوات الرقمية، وذلك من خلال تبني أدوات رقمية وأنظمة دفع إلكترونية جديدة كان لها الأثر الكبير في إحداث تغييراتٍ إيجابية هيكلية في مختلف مناحي الحياة، كما شجعت التسهيلات التي تقدمها أنظمة الدفع الإلكترونية على نمو قطاع التجارة الإلكترونية بشكل ملحوظ عالمياً.

إذ تجدر الإشارة إلى نتائج دراسة أجرتها ماستركارد أظهرت أنّ 95% من المستهلكين في الشّرق الأوسط أظهرت توجهاتهم نحو استخدام طريقة دفع إلكترونية جديدة على الأقّل، الأمر الذي شجّع شركات الدفع الإلكتروني إلى الابتكار وتطوير حلول جديدة بصورة مستمرّة لتحسين تجربة المستهلك.

أما في الأردن، فقد شهدت عمليات الدفع الإلكتروني تطوراً كبيراً خلال السنوات الأخيرة، خاصة في ظل تراجع الاعتماد على النقد والدفع المباشر في تعاملات المواطنين اليومية، حيث شكلت عمليات تنفيذ أوامر الدفع أو السحب والإيداع النقدي من خلال قنوات الدفع الإلكترونية لدى البنوك ما نسبته 79% من إجمالي حركات الدفع المنفذة عام 2022، في حين حظيت قنوات الدفع التقليدية لدى البنوك بما نسبته 21% فقط.

وتتنوّع طرق الدفع الإلكتروني في الأردن لتشمل التّحويلات المالية عبر التّطبيقات البنكية بالإضافة إلى المحافظ الإلكترونية، وضمن إطار تعزيز الإجراءات المالية وسلامتها حرصت الحكومة على تحويل العديد من التعاملات المالية إلكترونياً مثل: تسديد رسوم المعاملات والفواتير والمشتريات.

وفي ظلّ التّغير المتسارع في مشهد الدفع الإلكتروني، حرص البنك المركزي الأردني ضمن (الاستراتيجية الوطنية للمدفوعات الإلكترونية في الأردن 2023-2025) على تبني خطوات فعالة لدعم جهود تعزيز منظومة الدفع الإلكتروني، وصولاً إلى التحول لاقتصاد رقمي شامل ومتطور، كما يتبنى البنك المركزي نظام مدفوعات وطني آمن وكفؤ يسهم في تعزيز استقرار النظام المالي وتوفير البيانات الإحصائية الكافية حول أنظمة وأدوات وقنوات الدفع في الأردن. وضمن هذا الإطار، أعلن البنك المركزي الأردني العام الماضي 2023 عن إطلاق رؤيته للتكنولوجيا المالية والابتكار، والتي تهدف إلى تحويل المملكة إلى مركز إقليمي لصناعة التكنولوجيا المالية، من منطلق دوره كمحفز لعملية التطوير وداعم لصناعة التكنولوجيا المالية.

أبرز التطورات التي شهدها قطاع الدفع الإلكتروني في الأردن لعام 2023

شهد قطاع الدفع الإلكتروني في المملكة عدداً من التطورات الإيجابية خلال عام 2023 في سبيل التحول الى بيئة دفع إلكترونية، وفيما يلي أبرز تلك المستجدات والتطورات:

- نموّ المدفوعات اللّاتلامسية وتقنية الاتّصال قريب المدى (NFC)، حيث قامت البنوك والمؤسّسات المصرفية بتطبيق إجراءات الدّفع اللاتلامسية بصورة متزايدة، والتي تشمل بطاقات الصّراف الآلي، وإسوارة الدفع الذكية، و الستيكر الذكية، وغيرها.
- الدّفع من خلال رمز الاستجابة السّريعة (QR Code)، حيث أصبحت معظم المؤسّسات والمحلات التجارية تعتمد على تقنية رمز الاستجابة السّريعة (QR Code) إمّا للدّفع أو إجراء غيرها من المعاملات المالية الأمر الذي أصبح يمكّن العملاء من الدّفع بسهولة وبشكل فوري.
- المصادقة البيومترية، والتي تمكّن المستهلكين من التحقق من هويتهم والمصادقة على بياناتهم باستخدام عوامل بيومترية مثل مسح قزحية العين أو بصمات الأصابع، دون الحاجة للتّواصل المباشر مع أطراف ثالثة، مما يعزّز الأمان من خلال عدم فقدان البيانات والرّاحة في الدفع.
- الدفع عبر الهواتف الذّكية، وهي طريقة جديدة أخذت بالتّزايد في الأردنّ خلال الفترة الماضية كونها سهلة ومريحة وآمنة وسريعة ولا تتطلّب سوى ربط بطاقة الدّفع بالهاتف الذّكي.
- توظيف الذّكاء الاصطناعي، والذي يسهم في تعزيز تقنيات الدفع الإلكتروني بصورة تضمن تطوّرها بالإضافة إلى جعلها آمنة بصورة أكبر.

في ظل هذا التطور، احتل الأردن المرتبة الثّالثة عربيّاً في مجال الشّركات النّاشئة المتخصّصة في التّكنولوجيا الماليّة، باستحواذها على 14% من إجمالي عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية وبواقع 15 شركة، كما أن 23% من رواد الأعمال في مجال التكنولوجيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هم أردنيّون، كما يعتبر الأردن من بين أكبر 6 مزودين اقليميين لحلول التقنيات المالية.

أبرز الإحصائيات التي سجلتها أنظمة الدفع الإلكترونية في الأردن لعام 2023

كشف التقرير الربعي لأنظمة الدفع الفورية الرقمية الصادر عن الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (جوباك) لعام 2023 بأن أنظمة الدفع الفورية الثلاثة المستخدمة في الأردن (إي فواتيركم، جوموبي، كليك) قد سجلت مستويات قياسية جديدة سواء على صعيد قيم الحركات المنفذة وأعدادها الإجمالية، والتي جاءت على النحو التالي:

- بلغت قيمة الحركات المنفذة من خلال أنظمة الدفع الفورية الثلاثة المستخدمة في الأردن لعام 2023 حوالي 19.210 مليار، مقارنة مع 13.200 مليار دينار لعام 2022، أي بارتفاع نسبته 46%.
- بلغ إجمالي عدد الحركات المنفذة من خلال أنظمة الدفع الفورية الثلاثة المستخدمة في الأردن لعام 2023 ما مجموعه 109.500 مليون حركة، مقارنة مع 60.960 مليون حركة لعام 2022، أي بارتفاع نسبته 80%.

قيم الحركات المنفذة وأعدادها الإجمالية من خلال أنظمة الدفع الفورية الثلاثة لعام 2023

المؤشر	إي فواتيركم	جوموبي	كليك	إجمالي أنظمة الدفع
قيمة الحركات (مليار دينار)	11.610	3.120	4.480	19.210
أعداد الحركات (مليون)	52.7	26.6	30.2	109.5
أعداد المستخدمين (مليون)	4.1	2.2	1.2	7.5

أما من حيث نوع الخدمات المطلوبة من خلال أنظمة الدفع، فقد كشف التقرير عن أن خدمة (تحويل الأموال) قد سيطرت على الحصة الأكبر من قيم وحركات الدفع عبر نظامي (جوموبي) و(كليك)، فيما كانت (الخدمات الحكومية) هي الأكثر استحواذاً بالنسبة لقيمة المدفوعات عبر إي (إي فواتيركم)، فيما كانت خدمات (الاتصالات) هي الأكثر استحواذاً بالنسبة لعدد الحركات عبر نظام (إي فواتيركم).

بالمحصلة ساهم التحول الرقمي في تغيير طريقة تقديم الخدمات المالية سواء من حيث الدفع محلياً وعالمياً.

مصادر البيانات

البنك المركزي الأردني.

الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (جوباك).

5200400-06
www.hbtf.com
Housing Bank